المبحث الثاني
موقف الكليني من السنة النبوية

السنة النبوية الصحيحة هي الفيصل بين أهل السنة وأهل البدع، ذلك لأنهم بها عرفوا وإليها أثبتوا فكانوا أهل السنة، وبالحديث اعتنوا تنقيحا وحفظا وفهما وعملا وتعظيما فهم أهل الحديث رواية ودراية. فمنهجهم الأخذ بالصحيح من السنة آحادها ومتواترها في الاعتقاد والعمل وهي عندهم حجة كما قال النبي ﷺ: (ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه)[1]. ويعتقدون أن السنة موضحة ومبينة للكتاب حيث يقول الله ﷻ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ (النحل:٤٤). وهي عندهم من الوحي ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴿٤﴾﴾ [النجم:٣-٤]. وهم لا يقدمون كلام أحد من الناس على كلامه ﷺ، وخير الهدى هدي نبينا محمد ﷺ. ولا يوجبون طاعة أحد غير رسول الله ﷺ في كل ما يأمر به. وأوجبوا تصديقه في كل ما يخبر به، وأثبتوا عصمته ولم يثبتوها لغيره ﷺ.

وهذه المكانة للسنة النبوية عند أهل السنة والجماعة؛ تدعونا للتعرف على مكانتها عند طائفة الاثني عشرية، والتي يمثلها في هذا الموضع الكليني صاحب كتاب الكافي. حيث سأتطرق حول موقفه من السنة النبوية إلى ثلاثة مطالب تجلي هذه المكانة بوضوح؛ وهي:

---

(١) رواه أحمد (١٣٠/٤) من حديث المقدام بن معد يكرب بسند صححه الألباني في كتاب (الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام) ص(٣٢) - نشر: مكتبة المعارف.

۞ المطلب الأول: تعريف السنة عند الكليني:

السنة كما سبق تعريفها[1] هي: كل ما صدر عن النبي ﷺ غير القرآن، وهذا يشمل قوله ﷺ، وفعله، وتقريره. **ولكن ما هو تعريفها عند الكليني؟**

والجواب: أنه بعد التتبع لروايات أصول الكافي لم أجد تعريفا للسنة يمكن نسبته للكليني مباشرة وخصوصا أن كتاب الكافي للكليني في الأصل عبارة عن مجموعة روايات لا يُذكر فيها سوى نزر يسير من الأقوال التي يدرجها تعقيبا على رواية أو شرحا للفظة غريبة أو يضعها عنوانا لبعض المرويات[2]، ومع ذلك فإنه يمكن استنباط تعريف السنة عند الكليني من خلال الروايات التي أوردها في كتاب الكافي واستشهد بها شرَّاح كتابه وأتباعه على تعريف السنة عند طائفة الإمامية الاثني عشرية، حيث أورد بسنده[3] عن أبي عبدالله عليه السلام قوله: (حديثي حديث أبي، وحديث أبي حديث جدي، وحديث جدي حديث الحسين، وحديث الحسين حديث الحسن، وحديث الحسن حديث أمير المؤمنين عليه السلام، وحديث أمير المؤمنين حديث رسول الله صلى الله عليه وآله، وحديث رسول الله قول الله عز وجل)[4].

---

(١) انظر من هذا الباب الفصل الأول " مصادر التلقي وأصول الاستدلال عند أهل السنة والجماعة".

(٢) انظر على سبيل المثال الكافي (٨٥/١ و ١٢٤ و ١٣٦ و ٢٧٩ و ٣٣٠) (٢٨٠/٣ و ٢٩٧) (١٣٥/٤ و ٣٣٤ و ٣٩٨).

(٣) انظر كتاب الكافي (٥٣/١) ك فضل العلم/ باب: رواية الكتب والحديث وفضل الكتابة والتمسك بالكتب- ح١٤.

(٤) قال العميدي ص(٢٠٨-٢٠٩): " والحقيقة التي تؤخذ بهذا الموضوع من كلام الأئمة =

قال المازندراني (ت١٠٨٠هـ) تعليقا على هذه الرواية: (تنتج هذه المقدمات على سبيل القياس المفصول النتائج أن **حديث كل واحد من الأئمة الطاهرين قول الله ﷻ ولا اختلاف في أقوالهم كما لا اختلاف في قوله تعالى، وجه الاتحاد ظاهر لمن له عقل سليم وطبع مستقيم**..... وما في بعض الروايات من نقل أبي عبدالله (ع) عن أبيه عن جده إلى أمير المؤمنين (ع) أو إلى الرسول (صلى الله عليه وآله) تصريح بما هو في الواقع ومعلوم ضمنا[1]، **وفائدته إما علو الإسناد أو رفع ما يختلج في قلب السامع أو التنبيه على شدة الاهتمام بمضمون الحديث**. فإن قلت: فعلى هذا يجوز من سمع حديثا عن أبي عبدالله (ع) أن يرويه عن أبيه، أو عن أحد من أجداده، **بل يجوز أن يقول: قال الله تعالى؟** قلت: هذا حكم آخر

أنفسهم بشأن أحاديثهم، أنها موصولة السند برسول الله ﷺ، حيث أعطوا قاعدة عامة لسندهم في الحديث - ثم ساق رواية الكليني أعلاه - ثم قال: هذا فضلا عما يراه الكليني وغيره من علماء الإمامية بأن الروايات المأخوذة عن أئمة أهل البيت هي كالروايات المأخوذة عن النبي ﷺ لا باعتبار سند الإمام في الحديث، وإنما باعتبار آخر يقوم على أساس ما ثبت لديهم من حجية سنة أهل البيت لعصمتهم، ومعنى هذا عندهم أن بيان الإمام لأي حكم شرعي لا يمكن أن يكون غير مطابق للواقع، وهو لا يختلف عن بيان أبيه، وبيان أبيه لا يختلف عن بيان جده وصولا إلى رسول الله ﷺ، وإلا لما كان معنى لهذه العصمة.. ". وقال في خاتمة أطروحته مؤكدا لهذا المعنى: " سند الحديث المنتهي إلى الإمام (ع) يعد موصلا إلى النبي ﷺ " انظر: (الشيخ الكليني وكتابه الكافي) ص(٤٥٤).

(١) أي فلا حاجة لمعرفة أو وجود الإسناد؛ لأن ذلك لن يقدم أو يؤخر في الحكم بصحتها أو ضعفها ما دام أنها قد صدرت من المعصوم، لأن الصادر من المعصوم يعتبر حجة متبعة لوحده لا يحتاج معها إلى معرفة طريق وصولها إليهم. قلت: فإذا كان كذلك؛ فما هي الفائدة إذا من وجود سلسة الإسناد مع متن الرواية؟؟ والجواب: هو ماسيجليه تعقيبا على عبارته السابقة.

غير مستفاد من هذا الحديث[1]. نعم، يستفاد مما ذكر سابقا من رواية أبي بصير ورواية جميل عن أبي عبدالله (ع) **جواز ذلك بل أولويته**[2].

وبناء على هذا الفهم والتقرير من شرَّاح الكافي نستطيع أن نؤيد ما يذكره المتأخرون من علماء المذهب الاثني عشري حول تعريف السنة عندهم؛ حيث يقول أحد علمائهم المعاصرين: (السنة في اصطلاح الفقهاء: قول النبي أو فعله أو تقريره.... أما فقهاء الإمامية بالخصوص - **فلما ثبت لديهم أن المعصوم من آل البيت يجرى قوله مجرى قول النبي، من كونه حجة على العباد واجب الاتباع**[3] -

---

(١) لكنه حكم صحيح على حسب ما تقتضيه الرواية الصريحة في ذلك؛ ولذا عقب على تأكيد صحة هذا الحكم برواية الكليني التي أوردها بسنده عن أبي بصير قال: (قلت لأبي عبدالله عليه السلام: الحديث أسمعه منك أرويه عن أبيك أو أسمعه من أبيك أرويه عنك؟ قال: سواء إلا أنك ترويه عن أبي أحب إلي. وقال أبوعبدالله عليه السلام لجميل: ما سمعت مني فاروه عن أبي) كتاب الكافي (٥١/١) ك فضل العلم/ باب: رواية الكتب والحديث وفضل الكتابة والتمسك بالكتب- ح٤.

(٢) انظر (شرح أصول الكافي والروضة) للمازندراني (٢٢٥/٢-٢٢٦). والعجيب أنه مع صراحة هذا الفهم ووضوحه بما لا يقبل التأويل من المازندراني؛ نجد أن الميرزا أبو الحسن الشعراني يعلق مخادعا على هذه العبارة بقوله: " بل معنى الحديث كما مر أن فتاويهم وأقوالهم متفقة وليس بينهم اختلاف في الرأي كما هو بين فقهاء المخالفين، وهذا مقتضى عصمتهم لا ما يتوهم من ظاهر عبارة الشارح "!!!

(٣) ولعله يؤيد ذلك بمثل رواية الكليني بسنده عن أبي عبدالله عليه السلام حيث يقول: "الأئمة بمنزلة رسول الله صلى الله عليه وآله إلا أنهم ليسوا بأنبياء ولا يحل لهم من النساء ما يحل للنبي صلى الله عليه وآله فأما ما خلا ذلك فهم فيه بمنزلة رسول الله صلى الله عليه وآله"!!! انظر كتاب الكافي (٢٧٠/١) ك الحجة/ باب: في أن الأئمة بمن يشبهون ممن مضى وكراهية القول فيهم بالنبوة - ح٧. يقول المازندراني في شرح هذه الرواية: " قوله (الأئمة =

فقد توسعوا في اصطلاح السنة إلى ما يشمل قول كل واحد من المعصومين أو فعله أو تقريره، فكانت السنة باصطلاحهم: **قول المعصوم أو فعله أو تقريره**[1] والسر في ذلك أن الأئمة من آل البيت ليسوا هم من قبيل الرواة عن النبي والمحدثين عنه، ليكون قولهم حجة من جهة أنهم ثقات في الرواية، **بل لأنهم هم المنصوبون من الله تعالى على لسان النبي لتبليغ الأحكام الواقعية، فلا يحكون إلا عن الأحكام الواقعية عند الله تعالى كما هي، وذلك من طريق الإلهام كالنبي من طريق الوحي أو من طريق التلقي من المعصوم قبله** كما قال مولانا أمير المؤمنين ﷺ: علمني رسول الله ﷺ ألف باب من العلم ينفتح لي من كل باب ألف باب. وعليه فليس بيانهم للأحكام من نوع رواية السنة وحكايتها، ولا من نوع الاجتهاد في الرأي والاستنباط من مصادر التشريع **بل هم أنفسهم مصدر للتشريع**، فقولهم (سنة) لا حكاية السنة[2]. وأما ما يجيء على لسانهم أحياناً من روايات وأحاديث عن نفس النبي ﷺ، فهي إما لأجل نقل النص عنه كما يتفق في نقلهم لجوامع كلمه، وإما لأجل إقامة الحجة على الغير، وإما لغير ذلك من

بمنزلة رسول الله (صلى الله عليه وآله)) يعني في العلم والعمل والأخلاق ووجوب طاعة الخلق له... ". انظر (شرح أصول الكافي والروضة) للمازندراني (٦/٦٥).

(١) انظر (نهاية الدراية في شرح الرسالة الموسومة بالوجيزة للبهائي) تأليف السيد حسن الصدر ص(٨٥)؛ حيث يقول: " وأما السنة: فهي عندنا قول المعصوم، وفعله، وتقريره، غير قرآن، ولا عادي. وعند العامة تطلق على: (قول النبي صلى الله عليه وآله، وفعله، وسكوته، وطريقة الصحابة).. ".

(٢) يعني كما هو المعروف في مصطلح المحدثين من أهل السنة والجماعة، من حيث وجود الرواة عن النبي ﷺ الذين ينقلون سنته فقط، ولا يعتبر قولهم سنة يجب اتباعها كما يجب اتباع سنة الرسول ﷺ.

الدواعي. وأما إثبات إمامتهم، **وأن قولهم يجرى مجرى قول الرسول ﷺ**، فهو بحث يتكفل به علم الكلام)[1].

إن أهم ما يلاحظ على هذا الفهم من روايات الكليني، ثم التقرير لتعريف السنة؛ أن هنالك خطورة تترتب على هذا التعريف تكمن في عدة أمور أهمها: استمرارية تشريع العقائد والأحكام في دين الإسلام بعد وفاة النبي ﷺ **عن طريق الأئمة** كحد أدنى حتى منتصف القرن الثاني تقريبا (٢٦٠هـ) عند حصول الغيبة الصغرى للإمام الثاني عشر، **أو عن طريق الرقاع** التي تكتب من قبل أحد أصحاب الإمام الثاني عشر في زمن الغيبة الصغرى كحد أقصى معقول نسبيا - تنزلا معهم - حتى منتصف القرن الثالث تقريبا (٣٢٨هـ)[2]، **أو عن طريق الإلهامات والرؤى والمنامات** من قبل الآيات والأسياد كحد مبالغ فيه حتى

---

(١) انظر (أصول الفقه لمحمد رضا المظفر ٥١/٣ -٥٢. وانظر: الأصول العامة للفقه المقارن ص ١٢٢، واقرأ فيه كذلك: سنة أهل البيت ص ١٤٥ وما بعدها، وراجع تجريد الأصول ص ٤٧، وضياء الدراية ص ١٤). نقلا عن كتاب (مع الاثني عشرية في الأصول والفروع) للسالوس ص(٧٠٣-٧٠٤).

(٢) يعني إلى ما قبل وفاة آخر النواب الأربعة للإمام الثاني عشر، وهو علي بن محمد السمري (ت٣٢٩هـ). والعجيب أن الكليني مع ماله من المكانة العظيمة عند الإمامية وكونه الوحيد من علماء الإمامية أصحاب المدونات الذين عاصروا صاحب السرداب، والتقوا بنواب الإمام الأربعة وتلقوا منهم الفتاوى والروايات عن الإمام الثاني عشر؛ لم يتيسر له ولم يحظ - وللأسف!!- بملاقاة الإمام نفسه ورؤيته مع أنه قد عاش في زمن غيبته الصغرى التي مكنت غيره ممن هم أقل شأنا من الكليني من لقياه!! انظر بتصرف كتاب (إسراء مع الإمام الثاني عشر) ص(٢٢). وكتاب (أخبار الشيعة وأحوال رواتها) لمحمود شكري الألوسي ص(١٦) - تقديم وتعليق: محمد مال الله.

خروج المنتظر (؟؟؟؟هـ)!!!. وهذا فضلا على أن فيه مخالفة للنصوص الشرعية الدالة على إكمال الدين وانقطاع الوحي والتشريع بوفاته ﷺ، كقول الله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة:٣]؛ فإن فيه اتهاماً للرب ﷻ -وتعالى سبحانه وتنزه وتقدس عن قول الظالمين- بأن دين الإسلام ناقص في عقائده وأحكامه، وأن بعثة الرسول ﷺ لم تف بالغرض المقصود منها. فتأمل!!

۞ المطلب الثاني: موقف الكليني من حجية السنة:

بناء على تعريف السنة عند الكليني وأتباعه؛ نستطيع أن نعرف ما هو موقفه من حجية السنة، وأعني بها السنة النبوية بتعريفها عند أهل السنة والجماعة، لأنها المقصودة بالذكر إذا أطلقت.

ولكن قبل تقرير موقف الكليني لابد من استصحاب ثلاثة أمور هامة في هذا المطلب هي:

الأمر الأول: أن الكليني وأتباعه لا يقبلون من الأحاديث النبوية إلا ما روي عن طريق أئمتهم[1].

الأمر الثاني: أن نقلة السنة من الصحابة رضوان الله عليهم يعتبرون مرتدين كلهم عند الكليني وأتباعه ما عدا نفر يسير أربعة أو ستة منهم تقريبا[2].

الأمر الثالث: أن رواة السنة من بعد الصحابة كالتابعين وأتباعهم يشترط في قبول روايتهم إيمانهم بعقيدة الإمامة، وإلا فرواياتهم مردودة غير مقبولة[3].

---

(١) وسيأتي دليل ذلك في المطلب الثالث من قول محمد آل كاشف الغطا في تقرير مذهب طائفته في ذلك.

(٢) وسيأتي توضيح ذلك في الفصل الثاني من الباب الرابع : مطلب بعنوان (موقف الكليني من الصحابة).

(٣) يوضح ذلك ويجليه الدكتور علي السالوس بعد أن عقد فصلا بعنوان: (مراتب الحديث)، وساق فيه الشروط التي اشترطها جمهور الجعفرية لقبول رواية الراوي، والتي منها اشتراط أن يكون الرواة كلهم إماميون في جميع الطبقات، أو غير إمامي لكنه موثق من إمامي. وختم ذلك بقوله: " وعلى هذا الأساس يرفضون الأحاديث الثابتة عن الخلفاء الراشدين الثلاثة وغيرهم من أجلاء الصحابة والتابعين وأئمة المحدثين والفقهاء، ما داموا لا =

فتلخص من ذلك أن السنة النبوية - المصدر الثاني من مصادر التشريع - التي يمكننا أن نعتبرها حجة عند الكليني وأتباعه هي المروية من طريق آل البيت وينتهي سندها إلى النبي ﷺ وليس في سندها صحابي مرتد أو تابعي فما دونه لم يؤمن بعقيدة الإمامة. وأما ما عداها من السنة النبوية والمعروفة عند أهل السنة والجماعة **فإنها لا تعتبر حجة عند الكليني وأتباعه** وذلك لسببين:

السبب الأول: أن حجيتها مقيدة بوجود أحد المعصومين في نهاية إسنادها قبل الرسول ﷺ وهذا ما لا يوجد فعلا في جميع الأحاديث النبوية المدونة في مصنفات أهل السنة والجماعة[1]، والتي قام على تدوينها حفظ العقائد والأحكام

يؤمنون بعقيدة الإمامية الاثني عشرية. فالروايات التي يدخل في سندها أي من هؤلاء الصديقين الصالحين الأئمة الأعلام الأمناء، تعتبر روايات ضعيفة في نظر هؤلاء القوم الذين لا يكادون يفقهون حديثا) انظر كتاب (مع الاثني عشرية في الأصول والفروع) ص(٧١١).

(١) وإن كانت مرويات بعض آل البيت في أصح كتب السنة أكثر من مروياتهم في أصح كتب الاثني عشرية!! وللتدليل على ذلك؛ نأخذ ثلاثة نماذج من كبار آل البيت ﷺ لتأكيد هذه الحقيقة، حيث سنرى أن روايات علي بن أبي طالب ﷺ في البخاري مع المكرر = (٩٨)، وبغير المكرر = (٣٤)، ورواياته ﷺ في صحيح مسلم = (٣٨) حديثا؛ فالمجموع = (٧٢) رواية في أصح الكتب عند أهل السنة؛ بينما رواياته ﷺ المرفوعة إلى النبي ﷺ في كتاب الكافي = (٦٦) رواية!!. هذا بغض النظر عن صحة الروايات في كتاب الكافي، وأكثرها كذب على علي ﷺ عند وضع أسانيدها على طاولة البحث العلمي. وأما فاطمة < فلها حديث واحد في البخاري برقم (٤٤٦٢) بينما ليس لها ولا حديث واحد مرفوع في كتاب الكافي!!. وأما الحسين ﷺ فله حديثان عن أبيه علي ﷺ عن رسول الله ﷺ في كتاب الجمعة برقم (١١٢٧) وكتاب فرض الخمس برقم (٣٠٩١) من صحيح البخاري ومثله في صحيح مسلم، أي (٤) أحاديث؛ بينما في الكافي ليس له إلا رواية =

الشرعية وممارسة الاجتهاد من خلالها للمستجدات في كل عصر وزمان حتى قيام الساعة.

السبب الثاني: أن نقلتها جميعهم من الصحابة، ومعلوم أن الصحابة ﷺ كلهم مرتدون عند طائفة الاثني عشرية ما عدا نفر يسير أربعة أو ستة منهم تقريبا[1]. ومعلوم أن تفسيقهم وتضليلهم وادعاء كفرهم سبب مؤدي إلى نبذ السنة الواردة عن طريقهم وإلغاءها بالكلية فماذا بقي لنا كمسلمين بعد ذلك من دين الإسلام وهم رواة السنة وحفاظها!!.

واحدة!! وكذا عن الحسن ﷺ !!. انظر مشاركة بعنوان " بحث مهم في رجال الإمامية " على موقع ملتقى أهل الحديث على الرابط:

www.ahlalhdeeth.com/vb/forumdisplay.php?f=58

(١) قال الألوسي: " وأما الخبر فقد مرّ بيانه مفصلاً فتذكر. ثم إن ناقل الخبر إما من الشيعة أو غيرهم، ولا اعتبار لغيرهم أصلاً، لأن الصدر الأول من غيرهم الذي هو منتهى الأسانيد كانوا مرتدين ومحرفين كتاب الله تعالى ومعادين أهل بيت النبوة. فلابد أن يكون من الشيعة،.. إن نقلة هذا القرآن مثل ناقلي التوراة والإنجيل، لأن بعضهم كانوا منافقين كالصحابة العظام والعياذ بالله تعالى، وبعضهم كانوا مداهنين في الدين كعوامّ الصحابة فإنهم تبعوا رؤساءهم أي بزعمهم طمعاً في زخارف الدنيا، فارتدوا عن الدين كلهم إلا أربعة أو ستة، فغيّروا خطاب الله تعالى.. ". انظر كتاب (أخبار الشيعة وأحوال رواتها) للألوسي ص(٢٨).

۞ المطلب الثالث: طريقة الكليني في توثيق الرواة:

القصد من هذا المطلب معرفة المنهج الذي يعتمده الكليني لتوثيق رواة مروياته في كتابه الكافي، وذلك من باب التنزل مع المرويات التي ينتهي إسنادها للنبي ﷺ فقط[1] من طريق أئمتهم[2] -دون التي ينتهي إسنادها لأحد أئمته- في محاولة مني لمعرفة منزلة هذه المرويات عند الكليني وأتباعه عند الاحتجاج بها أو لها. هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى لتيسير الطريق للباحثين في مذهب الشيعة الاثني عشرية من أهل السنة عند محاولة تطبيق مناهجهم في دراسات الأسانيد على هذه المرويات.

---

(١) وهي قليلة جدا مقارنة مع العدد الذي يحويه كتاب الكافي كمثال لهذه الدراسة، وغيره من كتب الاثني عشرية المعتمدة الأخرى.

(٢) يقول محمد حسين آل كاشف الغطا - أحد مراجع شيعة هذا العصر - في تقرير مذهب طائفته في ذلك: "إن الشيعة لا يعتبرون من السنة (أعني الأحاديث النبوية) إلا ما صح لهم من طرق أهل البيت.. أما ما يرويه مثل أبي هريرة، وسمرة بن جندب، وعمرو بن العاص ونظائرهم فليس لهم عند الإمامية مقدار بعوضة" [أصل الشيعة وأصولها: ص٧٩]، ويعلق على ذلك الدكتور ناصر القفاري بقوله: فهو هنا يقرر أن مذهب الشيعة هو قبول "ما صح لهم من طرق أهل البيت" دون ما سواه من روايات صحابة رسول الله ﷺ. [قوله: "ما صح لهم من طرق أهل البيت" هذا تعبير فيه شيء من التمويه والخداع، لأن من لا يعرف طبيعة مذهب الشيعة يظن أن العمدة عندهم هو كلام رسول الله ﷺ - الذي جاء من طرق آل البيت - في حين أنهم يعدون الواحد من الاثني عشر كالرسول لا ينطق عن الهوى، وقوله كقول الله ورسوله، ولذلك يندر وجود أقوال الرسول في مدوناتهم؛ لأنهم اكتفوا بما جاء عن أئمتهم،... فتعبير آل كاشف الغطا فيه شيء من التمويه والخداع، لأن الكتاب وضع للدعاية للتشيع في العالم الإسلامي] انظر كتاب (أصول مذهب الشيعة الاثني عشرية) (٣٤٣/١).

وقبل الشروع في توضيح هذا المطلب؛ أذّكر بأمرين اثنين كنت قد قررتهما في الباب الأول هما:

الأول: أن الكليني محسوب على الطائفة الأخبارية والتي من منهجها قبول كل ما ورد من روايات الأئمة من غير تدقيق ولا تمحيص.

الثاني: أن مصطلح الحديث لم يُعرف إلا في القرن السابع تقريبا في زمن ابن المطهر الحلي.

ولذا فلست بحاجة في هذا المبحث لدراسة تقاسيم الحديث عند الاثني عشرية وتطبيقها على مرويات الكليني في كتابه الكافي لعدة أمور؛ منها:

١. أنها إنما حدثت بعد زمن الكليني بقرون.

٢. أنها مأخوذة عن أهل السنة.

٣. أنها لم تطبق كما أخذت عن أهل السنة.

٤. أنها لو طبقت لاندرس المذهب الاثني عشري بكامله[1].

وأما منهج الكليني في الحكم بوثاقة الرواة، فيمكن استنباطه بواسطة مرويات بعض هؤلاء الرواة لنرى مدى وثاقتهم، ومقدار مروياتهم في كتاب الكافي. وحيث أن هذا ليس هو مقصود البحث الأهم؛ فسأقتصر على إيراد ثلاثة فقط- من باب التمثيل - من شيوخ الكليني لنرى درجة المرويات التي وردت عن طريقهم في كتابه الكافي ونسبتها من عدد مرويات الكافي، ونتحقق من المنهج

(١) وكل ذلك بشهادة علماء مذهب الاثني عشرية من أتباع الكليني، وقد بينت ذلك في مبحث الشبهات التي أثيرت حول كتاب الكافي، فانظر لرأي الحر العاملي في الشبهة الأولى، ورأي يوسف البحراني في الشبهة الثامنة.

الذي يسلكه الكليني في الأخذ عنهم:

الأول: علي بن إبراهيم القمي.

قال عنه النجاشي[1]: (ثقة في الحديث، ثبت، معتمد، صحيح المذهب، سمع

---

(١) انظر كتابه (فهرست أسماء مصنفي الشيعة) ص(٢٦٠). والعجيب أنه مع مكانة القمي عند الإمامية، وخصوصا لكونه شيخ شيخهم الكليني، إلا أنه لم يتطرق لترجمته أحد من أصحاب التراجم المتقدمة سوى النجاشي!! فماذا يعني ذلك؟؟ هل يعني أنه ليس بتلك المكانة حتى تدبج له ألفاظ المدح والثناء أم ماذا؟! ويؤيد هذا التعجب أنك عندما تنظر لمن ترجم له من المتأخرين؛ فإنك تنبهر من الألفاظ والعبارات المنمقة التي سيقت في وثاقته، مع أنهم جميعا قد اعتمدوا على قول النجاشي فيه. فلا أدري من أين جاءت هذه الوثاقة التي لم تعرف إلا من طريق النجاشي المتوفى سنة (٤٥٠هـ) أي بعد وفاة القمي بـ(١٤٣سنة)؟!. فهذا المجلسي (ت١١١١هـ) يقول في مقدمة البحار ص(١٢٨): " أبو الحسن القمي من أجلة رواة الإمامية ومن أعظم مشايخهم أطبقت التراجم على جلالته ووثاقته". وهذا الغفار يقول فيه: "وله ذكر في أغلب الكتب الرجالية - قديما و حديثا - وعباراتهم واضحة وصريحة في توثيقه ". انظر كتاب (الكليني والكافي) ص(٤٨٢). وهذا العميدي يقول فيه: " وعده ابن النديم من العلماء والفقهاء... ولم أجد من العلماء القدامى والمتأخرين إلا من وثقه وعده من أجلاء الشيوخ في عصره، وهو من أهم شيوخ الكليني، ومن رجال عدته". انظر كتاب "الشيخ الكليني وكتابه الكافي" ص(٣١٥). ولم يزد هو والغفاري على ذلك مكتفين بالإحالات على تلك الكتب التي لم ينقلا عبارات أصحابها فيه كما فعلا في غيره من الشيوخ؛ مما يعني - والله أعلم - أنه لا يوجد له ذكر أو توثيق سوى عند النجاشي. قلت: فعلى قاعدة العميدي في توثيق القمي؛ فماذا إذا سيقال في شيوخ الكليني الذين لم تذكرهم كتب القدامى ولا المتأخرين كما يقرر ذلك بنفسه بقوله في مثل: (علي بن محمد بن عبدالله القمي ص(٣٢٢): لم أعثر له على ترجمة في جميع ما اطلعت عليه من المصادر الرجالية القديمة والحديثة - وعلي بن محمد الكليني =

فأكثر (وأكثر)، وصنف كتبا وأضر في وسط عمره)[1].

وقد ورد علي بن إبراهيم في أسانيد الكافي في أكثر من (٥٠٦١) موضعا[2].

الثاني: سهل بن زياد الآدمي الرازي.

قال عنه النجاشي: (كان ضعيفا في الحديث غير معتمد فيه وكان أحمد بن محمد بن عيسى يشهد عليه بالغلو والكذب وأخرجه من قم). وقال عنه الحر العاملي: (وثقه الشيخ وضعفه النجاشي والشيخ في موضع آخر ورجح بعض شيوخنا المعاصرين توثيقه ولعله أقرب[3]). وقال عنه هاشم معروف الحسيني: =

ص(٣٢٢): لم أجد له ذكرا في كتب الرجال - وعبدالرحمن بن جندب ص(٣١٣): لم أجد له ذكرا في أكثر المصادر الرجالية القديمة - وغيرهم كثير، هل نحكم بوثاقتهم لأن الكليني روى عنهم؟ أم نحكم بضعفهم وإسقاط مروياتهم من كتاب الكافي؟؟ الجواب لا شك أنه هو الأول كما هو مقرر في ضوابط الحكم على المرويات الواردة في الكتب المعتمدة عند الشيعة.

(١) أما آية الله البرقعي فقد بين حقيقة وأهمية هذه الشخصية في مواضع متعددة من كتابه (كسر الصنم) بدأها ص(٤٧) بقوله: " علي بن إبراهيم القمي الذي كان يعد القرآن محرفا، وكتابه مليء بالأخبار المخالفة للقرآن والعقل - القائل بتحريف القرآن، وقد روى عن أبيه المجهول الحال - وهو من الغلاة ".

(٢) انظر كتاب (الكليني والكافي) لعبد الرسول الغفار ص(٤٨٢). وقال العميدي: " وقد أكثر الكليني من الرواية عنه، وذلك في (٣٣٥٥) ثلاثة آلاف وثلاثمائة وخمسة وخمسين موردا " انظر كتاب " الشيخ الكليني وكتابه الكافي " ص(٣١٦). قلت: فإذا عرفنا عدد مروياته في الكافي - وهي ما تعادل تقريبا ٢٠٪ من خرافات الكافي -؛ فهمنا لماذا انهالت عليه عبارات التوثيق والمدح والثناء من المتأخرين؛ إذ لو عُرف عنه غير ذلك؛ فماذا سيبقى من دين الإمامية الاثني عشرية؟!!.

(٣) من الطبيعي جدا - مع كل ما قيل فيه من تضعيف وقدح - أن يُسعى في توثيقه بأية =

=

طريقة أو وسيلة لأنه روى كما هائلا والذي سيأتي أنه يعادل تقريبا ١٠٪ من خرافات الكافي. وفي هذا الصدد يقول العميدي - بعد أن ذكر أرآء المتقدمين في تضعيفه -: " أما أكثر المتأخرين فقد استوفوا الأقوال في حقه، واختاروا التوثيق على التضعيف!!! وعدوا رواياته من الصحيح!!! لا سيما المحدث النوري الذي خصص في مستدركه مساحة واسعة (للدفاع) عن سهل بن زياد، بين فيها وجوها عديدة - لم يسبقه في بعضها أحد إليها!!! - وقرائن كثيرة تدل على توثيقه بما لامزيد عليه في كتاب آخر!!!. انظر كتاب "الشيخ الكليني وكتابه الكافي " ص(٣٠٩) قلت: يعني أصبح ثقة ثبتا والحمد لله، وخصوصا بعد أن وجد النوري المتوفى سنة ١٣٢٠هـ وجوها لم يسبقها إليه أحد ممن كان قريبا من زمن وجود سهل أو زمن وفاته!!. وإذا أردنا أن نعرف الضوابط التي يتم بها توثيق مثل هؤلاء الكذابين المنحرفين عن الإمامية فلنتأمل ما تحته خط من كلام الدكتور عبد الرسول الغفار، حيث قال - بعد أن ذكر أرآء ستة من فطاحل المتقدمين في تضعيفه -: " أقول: لقد اختلف العلماء في سهل بن زياد الآدمي، فمنهم من ضعفه كما مر آنفا، ومنهم من وثقه لاعتبارات وأمارات قد ذكروها، إلا أنها لا تورث القطع بوثاقته، كما أن بمجموعها يفيد الاطمئنان بسلامة عقيدة الرجل وحسن مذهبه، علما أن الكثير من فحول العلماء، وأساطين الإمامية قد اعتمدوا على أحاديثه ورووا عنه، مما يكشف عن كونه معتمدا عندهم - (قلت: هذا الضابط الأول)- كالشيخ الطوسي، والكليني، والصدوق،... فهؤلاء من أجلاء علماء الشيعة في وقتهم، وقد أكثروا الرواية عنه، وهذا كاشف عن حسن حاله، ولا أقل عن صحة مروياته، وإن كان لا تلازم بين وثاقة الرجل وصحة مروياته - (قلت: هذا الضابط الثاني) ". انظر كتاب (الكليني والكافي) ص(٥٠٢). قلت: يعني لايهم كونه فاسد العقيدة والمذهب، ضعيفا كذابا... الخ مادام أن الكليني وغيره من أساطين هذا المذهب قد رووا عنه، مما يعني أن وجود أي راو في كتاب الكافي ونحوه دليل على توثيقه وتصحيح حديثه. فإذا كان كذلك؛ فلماذا تؤلف الكتب في علم الرجال عند الإمامية ويتحدث فيها عن صفات الرواة دون العمل بموجب هذه الصفات؟؟ والجواب: لكي يقال لأهل السنة وغيرهم ممن ينتقد مرويات الشيعة في كتبهم؛ نحن لدينا علم رجال =

(إنه من الغلاة الكذابين وقد أخرجه الأشعري من مدينة قم)[1].

وقد ورد سهل بن زياد بالعنوان المطلق في أسانيد (الكافي) في (١٧٣٤)

لنقد وكشف وبيان حال الرواة، كما هو الحال عندكم. لكننا لا نعمل به ما دام أن هؤلاء الرجال قد روى لهم أساطين الإمامية!!!. فتأمل. ومما يزيد الأمر عجبا ويبين الوجه الآخر للإمامية المعاصرين، أن محقق كتاب الكافي علي أكبر الغفاري قد حكم على سند إحدى روايات الكافي التي وردت في تحريف آية من آيات القرآن بالضعف بسبب واحد فقط هو: وجود سهل بن زياد فيه (انظر: كتاب الكافي (٣٧٨/٨) ح٥٧٠) فلماذا لا يعمم هذا الحكم بالضعف على جميع مروياته؟!!!.

(١) انظر كتاب (رجال الشيعة في الميزان) لعبدالرحمن الزرعي ص(٣٢). أما آية الله البرقعي فقد أكثر من ذمه بأوصاف متعددة بدأها بقوله ص(٤٥): " وهو فاسد الدين وضعيف ومن الغلاة، وهو الذي أخرجه أهل قم منها، وكثير من روايات الكافي مروية عن هذا الغالي "، ومن عباراته فيه: " سهل بن زياد الكذاب الفاسد المذهب - المغالي الفاسد - الخبيث - فاسد العقيدة - فاسد الحديث - المشهور الملعون - الخبيث المعروف كان مقلداً للصوفية - الذي عدّه علماء الرجال ضعيفاً جداً وفاسد الرأي وفاسد الدين ومغالياً - الخرافي - السيئ السمعة - الوضاع ". وقال عنه الغفار: " لقد وثقه الشيخ في رجاله، وضعفه في " الفهرست ". أما النجاشي فقد تقدم في الفصل الرابع من الكتاب تضعيفه له. أما ابن الغضائري فقال: " كان ضعيفا جدا، فاسد الرواية والمذهب، وكان أحمد بن محمد بن عيسى الاشعري أخرجه من قم، وأظهر البراءة منه، ونهى الناس عن السماع منه والرواية عنه، ويروي المراسيل، ويعتمد المجاهيل. وأما الكشي فقال: " قال علي بن محمد القتيبي:... كان أبو محمد الفضل...، لا يرتضي أبا سعيد الآدمي، ويقول: هو الأحمق ". وأما العلامة في "الخلاصة " فقد عده في القسم الثاني. وهكذا ابن داود في رجاله، إذ عده في قسم الضعفاء. وهكذا ابن شهر آشوب في " معالم العلماء " قال عنه: " ضعيف " انظر كتاب: (الكليني والكافي) ص(٥٠١).

موردا[1].

الثالث: أحمد بن محمد بن خالد البرقي.

قال عنه النجاشي: (كان أحمد بن محمد ثقة في نفسه، يروي عن الضعفاء، واعتمد المراسيل) وهكذا وصفه الطوسي في (الفهرست) والعلامة في (الخلاصة). وقال ابن الغضائري: (طعن عليه القميون، وليس الطعن فيه إنما الطعن فيمن يروي عنه، فإنه كان لا يبالي عمن أخذ، على طريقة أهل الأخبار، وقد أخرجه أحمد بن محمد بن عيسى عن قم، ثم أعاده إليها واعتذر إليه، ولما توفي مشى أحمد بن محمد في جنازته حافيا حاسرا ليبرئ نفسه مما قذفه به)[2].

---

(١) انظر كتاب (الكليني والكافي) لعبد الرسول الغفار ص(٥٠٢). والعجيب أن العميدي يقول: " وقد أكثر الكليني من الرواية عنه، وذلك في مائة وتسعة وعشرين موردا " انظر كتاب " الشيخ الكليني البغدادي وكتابه الكافي " ص(٣٠٩). فلا ندري أيهما أصح إحصاء؛ الغفاري أم العميدي؟! مع أن الذي أحصيته - بدون تدقيق -كشيخ من شيوخ الكليني بواسطة خاصية البحث في الحاسب الآلي باسم (سهل بن زياد) هو ١٦٤٠ موردا.

(٢) انظر كتاب (الكليني والكافي) لعبد الرسول الغفار ص(٤٨٥-٤٨٦)، وكتاب (رجال الشيعة في الميزان) لعبدالرحمن الزرعي ص(٣٦). أما آية الله البرقعي فقد ذمه بأوصاف متعددة بدأها بقوله في كتابه (كسر الصنم) ص(٤٦): " أحمد بن محمد بن خالد البرقي الذي شك في الدين والمذهب وأخرجه علماء قم منها - له روايات متناقضة - ضعيف - أبوه مجهول - الذي كان متحيراً - المتردد - الذي كذبه أقوى من صدقه - كان من المتحيرين من أصحاب الأئمة ". وقال عنه الغفار مدافعا عن القدح الذي ورد فيه: " أما القدح الذي ذكره البعض إنما نشأ من فعل أحمد بن محمد بن عيسى، وهذا قد عرفت توبته وندمه، كما أن التوثيقات الصادرة بحق أحمد البرقي متواترة، و أسانيدها صحيحة، والقائلين بها أهل فن وخبرة بالرجال. أما موارد التضعيف والقدح لم تكن من أهل =

وقد جاء أحمد بن محمد بن خالد البرقي في أسانيد (الكافي) في (١٣٧٠) موردا[١].

فهذه عينة من رواة الكافي بلغت عدد مروياتهم في كتاب الكافي (٨١٦٥) أي ما يعادل تقريبا ٥٠ بالمائة من مرويات الكافي الذي قيل إنها تبلغ (١٦١٩٩) رواية، فكيف ببقية الرواة وبقية مروياتهم[٢]؟!!

=

الخبرة، ولا ممن يعتد بقوله، لذا ليس لقولهم وزن ولا أثر!!. ثم لابد من الإشارة إلى كون الرجل يروي عن الضعفاء ليس قدحا فيه - (قلت: هذا ضابط ثالث)-، بل إنما هذا طريقة جمع من المحدثين وأهل الرواية من المجتهدين القدماء فاعتماد المراسيل ليس قدحا في الرجل، بل هو مذهب جماعة ممن مضى من الفقهاء، وما ورد في كتب الرجال من أنه يروي عن الضعفاء لا يراد الطعن به، بل غايته التنبيه على طريقته، كي لا يعتمد - لحسن الظن به - على مراسيله. وإنما يبينوا هذه الطريقة تميزا للآخرين الذين لا يرسلون إلا عن ثقة،... لذا يعمل بكل مروياتهم ". انظر كتاب: (الكليني والكافي) ص(٤٨٧).

(١) انظر كتاب (الكليني والكافي) لعبد الرسول الغفار ص(٤٨٧). والعجيب أن العميدي يقول: " وقد أكثر الكليني الرواية عنه، وذلك في مائة واثنين وعشرين موردا " انظر كتاب " الشيخ الكليني وكتابه الكافي " ص(٢٨٥). فلا ندري أيهما أصح إحصاء؛ الغفار أم العميدي؟! مع أن الذي أحصيته - بدون تدقيق -كشيخ من شيوخ الكليني بواسطة خاصية البحث في الحاسب الآلي باسم (أحمد بن محمد بن خالد) هو ٥٩٢ موردا - والغفار يقول (٨٧٢) موردا-، وباسم (أحمد بن محمد البرقي) ٣٠ موردا - والغفار يقول (٣٦) موردا -، وباسم (أحمد بن محمد بن خالد البرقي) ٥ موارد - والغفار يقول (٤٩٢) موردا -.

(٢) يقول آية الله البرقعي ص(٤١): " ألستم تعلمون من حال رواة تلك الأخبار أنه كان معظمهم على المذهب الفطحي أو على المذهب الواقفي أو كانوا من الغلاة أو من الكذابين أو الخائنين أو المجهولين؟ وقد عمدنا تخريج ٢٨٠ رجلا منهم.... وسوف نتكلم عنهم في =

وبهذا يتبين لنا درجة وثاقة هذه العينة من شيوخ الكليني وعدد مروياتهم في كتابه الكافي، والتي لو درست أحوالهم وفق منهج المحدثين من أهل السنة فإنه لن

هذا الكتاب نقلا عن قول علماء الرجال من الشيعة ". وقال في موضع آخر ص(٣٧-٣٨): " اعلم أن الكافي يحتوي على ١٦١٩٩ حديثا.. وكتب المجلسي الذي كان أستاذ مصطلح الحديث والرجال لدى الشيعة شرحا على الكافي وسماه مرآة العقول، حيث عد معظم أخبار الكافي ضعيفة ومجهولة ومرسلة، وضعف من حيث السند تقريبا ٩٠٠٠ حديث من أحاديث الكافي ". انظر كتاب " كسر الصنم" ويقول الباحث حيدر حب الله في كتابه (نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي) ص(٥٦٧) عند حديثه عن مشروع تهذيب الحديث عند البهبودي إنه " يولي تحديد الوضاعين والكذابين أهمية فائقة، وقد بلغ عددهم عنده رقما عاليا، وصل إلى ١٥٠ راويا ضعيفا، ولا يعني الضعيف عنده مجرد المجهولية إذ كثيرا ما يعني الكذاب والوضاع، والأمر المثير للالتفات أكثر في تصور البهبودي لخارطة الوضاعين أو الضعفاء عموما، أنه ذكر منهم أسماء ما كانت تتداول بهذه السمة من قبل، أو كان المعروف وثاقتهم، أو كانت روايتهم كثيرة بحيث يؤدي تضعيفهم إلى مشكلة توثيقية واسعة، ومن هؤلاء أحمد بن محمد بن خالد البرقي، وأبو حمزة الثمالي، وجابر بن يزيد الجعفي، وأبو الجارود زياد بن المنذر، وسهل بن زياد الآدمي، وعمار بن موسى الساباطي، ومحمد بن خالد البرقي، ومحمد بن عيسى اليقطيني، والمعلى بن خنيس، والمفضل بن عمر الجعفي ". قلت: وقد وردت أسماء من تحته خط من هؤلاء في أسانيد مرويات الكافي على حسب تعداد الغفاري في كتابه (الكليني والكافي) (٣٣٦٧) مرة، والبقية حسب إحصائي السريع (٢٢٠) ليصبح المجموع (٣٥٨٧) مرة أي ما يعادل ٢٢٪ من مرويات الكافي!!. ولا أدري عن بقية الرجال الذين لم يرد نقلهم من كتاب البهبودي (معرفة الحديث). لكنه صرح بحالهم في موضع آخر، حيث لاحظ " أن ٦٠٪ من أحاديث الكافي من الأحاديث البالغة الضعف، وأن الباقي عدا ما أختاره – قلت: والذي يعادل ٢٧٪ من مرويات الكافي – له نتائج سلبية، فالمفترض حذفه " انظر كتاب (نظرية السنة) ص(٥٧٦).

يسلم لهذه المرويات إلا النزر اليسير الذي لا يكفي لقيام مذهب كامل على مثلها كما قرر ذلك الحر العاملي.

ولذا رأينا المتأخرين من أتباع المذهب بعد زوال التقية أخذوا يطالبون بإلغاء هذا المنهج المسروق من أهل السنة، والبقاء على منهج المتقدمين في ضلالاتهم وخرافاتهم التي يوردونها في مثل هذه الكتب التي تعتبر عمدة المذهب الاثني عشري. والله المستعان[1].

---

(١) حيث يستغرب الباحث - بعد كل هذه التصريحات التي نتجت عن جهود مضنية ومخلصة في دراسة أحوال مثل هؤلاء الرجال من علماء معتبرين في هذا الشأن - من بعض المعاصرين الذين يلمزون كل هذه الجهود ويخطئون من قام بها على حساب تلميع هذا الكتاب، حيث يقول الغفار: " ما ورد عن المجلسي في تضعيف أسانيد بعض أحاديث الكافي إنما كان على مسلك المتأخرين، والذي ابتكر هذا الفن هو العلامة الحلي وشيخه أحمد بن طاووس. وقد بينا أن مسلك القدامى يختلف عن المتأخرين، وإلا كيف يصح للشيخ الكليني أن يودع في كتابه آلاف الأحاديث الضعيفة كما زعمها العلامة المجلسي؟!... أين هذا من قول العلامة المجلسي الذي عد من الأحاديث الضعيفة ٩٤٨٥، أي أن أكثر من نصف أخبار " الكافي " ضعيفة؟! ولا يجوز العمل بها إلا بعد الانجبار!... كيفما كان، فإن للشيخ الكليني مقاييس معينة قد وضعها لنفسه، واتخذ من تلك المقاييس مسلكا خاصا يوافق ما اختاره من الأصول المذهبية والمنهج العام للطائفة، سواء كان ذلك في الأصول أم الفروع،.... مع كل ما تقدم لا نذهب إلى ما قاله الأخباريون بقطعية صدور أحاديث الكتب الأربعة، كما لا نجاري أولئك الذين حذفوا ثلثي كتاب " الكافي " مدعين ضعف أحاديثه أو لكثرة مراسيله، فلا إفراط ولا تفريط، بل أن كثيراً من المراسيل بنظر المتأخرين هي صحيحة معتبرة، حيث إن الشيخ الكليني قد يذكر للحديث أكثر من سند، فربما ذكره أولا بسند صحيح معتبر، ثم في مورد آخر لباب ثان يذكره بسند ضعيف، أو لا يذكر سنده تعويلا على ما تقدم في الأبواب السابقة، وهذه =

يقول البرقعي: (وشاع بين أئمة الشيعة أن هذا الكتاب من أوثق الكتب، وأنه معتمد لدى جميع علمائهم. وكل من لم يقرأه أو يطلع عليه يظن أن كل رواة أحاديثه عدول ثقات متدينون.... ولكن بعد التدقيق والدراسة... ففي أحاديث كتاب الكافي عيوب كثيرة... فمعظم رواته من الضعفاء والمجهولين ومن الناس المهملين وأصحاب العقائد الزائفة، وهذا ما يقول به علماء الرجال من الشيعة)[1]. وقال في موضع آخر بعد أن بين أنواع الحديث عند الشيعة: (واعلم أن ... كلا من الحديث المرسل أو المرفوع أو الضعيف ساقط من الاعتبار ولا يعتد به، ومعظم أخبار الكافي هي من هذا القبيل بشهادة علماء الرجال)[2].

نكتة مهمة لو انتبه إليها الباحث لاهتدى إلى نتائج أخرى غير ما توصل إليها الشيخ المجلسي ومن جاء بعده ". !!!. انظر كتابه (الكليني والكافي) ص(٤٣٨-٤٤٣).

(١) انظر كتابه (كسر الصنم) ص(٣٧).

(٢) انظر المصدر السابق ص(٤٤). يقول الباحث حيدر حب الله عن [البرقعي وكتابه (كسر الصنم)]: " لسنا نحكم على البرقعي أنه شيعي بإدراجنا إياه في هذه الدراسة المخصصة لتاريخ نظرية السنة في الفكر الإمامي، ولا نريد القول: إنه سني، لكنَّ وجوده في المناخ الشيعي، وكونه شيعيا في الأصل، كما هو مؤكد، وزعمه أنه ليس بسني، وأن محاولته كانت لإصلاح التشيع، وكون الشيعة معنيين به أكثر من السنة.. ذلك كله يبرر من وجهة نظري تجاوز إشكالية تسننه، لإدراجه في هذه الدراسة ". انظر كتابه (نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي) ص(٦٤٦). قلت: هذه إثارة لا تهمنا ولا تؤثر علينا في نقل عبارات البرقعي ﷺ لإننا نرى من وجهة نظرنا أيضا أنه إن صح قول حب الله في نفي التسنن عن البرقعي والتأكيد على بقاءه على المذهب الشيعي؛ فأقواله التي نقلناها نعتبرها شهادةً من أحد علماءهم على رواة مذهبهم، وإن لم يصح قوله - وهو الظاهر من ترجمة البرقعي - فالواقع مع عبارات غيره من محققي الشيعة يؤيد صحة كلامه، ويشهد له في حال رواة الكافي، فكلا الطريقين تؤديان إلى نتيجة واحدة، وهي فساد أكثر رواة الكافي وضعفهم وجهالة حالهم، والحمد لله.

وبعد هذه الوقفة مع رواة كتاب الكافي، أستطيع الجزم بأن الكليني لا فرق عنده بين الراوي الثقة ولا الضعيف، ولا فرق عنده بين الحديث الصحيح ولا الموضوع لأن الجميع عنده (صحيح) ما دام أن إسناده منته إلى واحد من الأئمة الاثني عشر[1]، ويشهد لذلك (من خلال أسانيد مروياته) ما يلي:

أولا: وجود الرواة المجهولين بحيث لا يعرف من هو راوي هذه المرويات من رجال السند، سواء كانوا مسمين ولا تعرف لهم ترجمة، أو كانوا مجهولين ولا تعرف لهم تسمية، كما هو الحال فيما يسمى برجال (العدة)[2].

---

(١) وقد بينت سابقا - في مبحث الشبهات التي أثيرت حول كتاب الكافي/شبهة الحكم بصحة أخبار الكافي - أن هذا هو أيضا مذهب الأصولية لعدم تطبيقهم مصطلح الجرح والتعديل على مروياتهم، ولكنهم من باب التقية ينكرونه في الظاهر ويعملون به في الباطن. ولو صدقوا لأخرجوا لنا صحيح الكافي مثلا وفق منهج منضبط يمكن محاكمة خصومهم لهم بناء عليه، وأنى لهم ذلك!!!. أو على أقل تقدير يخرجوا لنا رسالة ولو صغيرة في الأحاديث الضعيفة والموضوعة في مذهبهم!!. قال الألوسي: " ثم اعلم أن أكثر علماء الشيعة كانوا يعملون سابقاً بروايات أصحابهم بدون تحقيق وتفتيش، ولم يكن فيهم من يميز رجال الإسناد، ولا من ألّف كتاباً في الجرح والتعديل، حتى صنّف الكشي سنة أربعمائة تقريباً كتاباً في أسماء الرجال وأحوال الرواة، وكان مختصراً جداً لم يزد الناظر فيه إلا تحيراً. لأنه أورد فيه أخباراً متعارضة في الجرح والتعديل ولم يمكنه ترجيح أحدها على الآخر. ثم تكلم الغضائري في الضعفاء والنجاشي وأبو جعفر الطوسي في الجرح والتعديل وصنفوا فيه كتباً طويلة. ولكنهم أهملوا فيها توجيه التعارض بالمدح والقدح ولم يتيسر لهم ترجيح أحد الطرفين، ولهذا منع صاحب (الدراية) تقليدهم في باب الجرح والتعديل ". انظر كتاب (أخبار الشيعة وأحوال رواتها) للألوسي ص(٢١).

(٢) ومما يشار إليه في هذا المقام أن هذه (العدة) قد خصصت لها مؤلفات قديمة وحديثة لمحاولة ترقيع هذه الجهالة في رجالها - وخصوصا من ألّف في سيرة الكليني وكتابه الكافي =

ثانيا: وجود الأسانيد المنقطعة[1].

ثالثا: وجود الرواة الكذابين والوضاعين؛ وهذا بشهادة علماء جرح وتعديل

= - انظر على سبيل المثال: (تجريد أسانيد الكافي) للسيد حسين البروجردي (ت١٣٨٠هـ) - (معرفة أحوال العدة الذين يروي عنهم الكليني) لمحمد باقر الشفتي (١٢٦٠هـ)، وقد أشار إليها الدكتور حسين علي محفوظ في مقدمة أصول الكافي (٣٦/١-٣٨) - لكنها محاولات فاشلة بسبب أن واضعها - الكليني - ورَّاق لا يحسن الأخذ عن الرواة فاكتفى بوضع هذه (العدة) لتسهيل مهمة الوضع والتركيب والتأليف والتدليس والكذب على آل البيت - رضي الله عنهم وأرضاهم-. ويكفيك أن بعض رجال العدة مجهول لا تعرف له ترجمة، وبعضهم مشترك التسمية لم يحدد من المقصود به من الرواة. انظر على سبيل المثال: الفصل الذي أفرده عبد الرسول الغفار في كتابه (الكليني والكافي) ص(٤٦٩-٥٥٢)، حيث **ذكر أربعة عدد مجهولة لا يعرف لرواتها ترجمة، وبعضهم وردت لهم أسماء مشتركة بلغت** قرابة ٣٧٦٤ موردا في الكافي.

(١) قال العميدي تحت مبحث (موقف الكليني من الروايات المقطوعة): " نعم، لا ينكر وجود روايات مقطوعة السند في فروع الكافي، كالروايات التي انتهى سندها إلى أحد أصحاب الأئمة دون رفعها إلى واحد منهم - ثم أحال إلى قرابة ثمانين رواية في الحاشية تعليقا على أسماء الرواة - ثم قال: وهذه الروايات وإن كانت ليست بحجة لعدم اتصال سندها بالإمام (ع) لاحتمال وقوع الخطأ والاشتباه في أقوال هؤلا الرواة، إلا أن الكليني روى معظمها بالنص أو المضمون بطرق موصولة السند إلى الإمام (ع)... "انظر كتاب: " الشيخ الكليني وكتابه الكافي " لشامر العميدي ص(٢١١-٢١٢). قلت: ولست بحاجة لتتبع هذه الروايات والتلفيقات التي قيلت حول وصلها؛ بقدر حاجتي لإثبات وجودها في كتاب الكافي. ويكفي على ذلك مثالا ما قد أشرت إليه في الرواية الثانية تحت باب: ما يستحب من تزويج النساء عند بلوغهن وتحصينهن بالأزواج (٣٣٧/٥) قال الكليني: - بعض أصحابنا-سقط عني إسناده - عن أبي عبدالله (ع)... الخ).

الرواة من أتباع الكليني والمتخصصين في رجال مذهب الاثني عشرية[1].

وقد أعرضت عن الحكم عليهم من خلال كتب الجرح والتعديل عند أهل السنة والجماعة[2] لأنه يكفيني (شاهد من أهلها). يقول الدكتور هاشم الحسيني: (وبعد التتبع في الأحاديث المنتشرة في مجاميع الحديث كالكافي والوافي وغيرهما، نجد أن الغلاة والحاقدين على الأئمة والهداة لم يتركوا بابا من الأبواب إلا ودخلوا منه لإفساد أحاديث الأئمة والإساءة إلى سمعتهم،.... وليس بغريب على من ينتحل البدع أن يكون في مستوى المخرفين والمهوشين، **إنما الغريب أن يأتي شيخ المحدثين بعد جهاد طويل بلغ عشرين عاما في البحث والتنقيب عن الحديث الصحيح فيحشد في كتابه تلك المرويات الكثيرة** في حين أن عيوبها متنا وسندا ليست خفية بنحو تخفى على من هو أقل علما منه وخبرة

---

(١) وقد بينت بعض أحوالهم من خلال كلام المحققين فيهم، وأضيف قول هاشم الحسيني: " وبالرغم من تلك الجهود المضنية!! التي بذلها نقاد الحديث الذين درسوا الرواية وأحوال الرواة بقصد تصفية الحديث من المكذوب، فلم يوفقوا لاستئصال الفاسد من جسم الحديث، وظلت المجاميع الشيعية حتى الكتب الأربعة منها تضم بين مروياتها عددا كبيرا من الأحاديث الموضوعة ". انظر كتابه (الموضوعات في الآثار والأخبار) ص(١٢٣).

(٢) يقول الدكتور علي السالوس: "وألف كتاب رابع وهو الكافي للكليني تلميذ القمي، واعتبر هذا الكتاب الكتاب الأول في الحديث عندهم، وعندما قرأته وجدت صاحبه قد ضل ضلالاً بعيداً، ووضع من المفتريات ما لا يستطيع أن يتصوره أى مسلم.... وعندما رجعت لكتب الجرح والتعديل عندهم وجدت آثار هذه الظلمات: فصاحب الكتاب الرابع ثقة الإسلام! وشيخه ليس ثقة فحسب، بل كل من وثقهم وروى عنهم فهم ثقات، ولا يعتبر الحديث صحيحا إلا إذا كان الرواة كلهم جميعا من طائفتهم، والجرح عندهم سيئ للغاية " انظر كتابه (مع الاثني عشرية في الأصول والفروع) ص(٦٦٢).

بأحوال الرواة، وجاء العلماء والمحدثون من بعده فاحتضنوا الكافي ومروياته لأنه بنظر فريق لم يتخط المرويات الصحيحة وبنظر الفريق الأكثر جمع كمية من المرويات الصحيحة إلى جانب المرويات المكذوبة على أهل البيت، والفريقان مسؤولان عن موقفهم هذا منه. وكم كنت أتمنى أن يقيض الله سبحانه من يعلق على الطبعة الحديثة ويضع إشارة على كل رواية لم تستوف شروط الصحة)[1].

ومع ذلك - وللأسف -؛ فإن بعض من يدَّعون محاولة تنقية المذهب الإمامي من الأحاديث المكذوبة والموضوعة بسبب وجود مثل هؤلاء الرواة، لا زالوا يمارسون نوعا من التقية، ومحاولة تلميع المذهب وترقيعه حتى مع اعترافهم بوجود مثل هؤلاء الرواة[2].

---

(١) انظر كتاب: (الموضوعات في الآثار والأخبار) لهاشم الحسيني ص(٢٥٣).

(٢) وقد استوقفتني في أثناء بحث هذه المسألة محاولة الحسيني في كتابيه (الموضوعات في الآثار والأخبار) و (دراسات في الحديث والمحدثين) إثبات وجود مجموعة من هؤلاء الرواة الكذابين والمطعون في عقيدتهم ونقلهم للروايات، وفي المقابل محاولة التقليل من أثرهم بحجة أن رواياتهم قد تصح من طرق أخرى، حيث يقول في كتابه (دراسات في الحديث والمحدثين) فصل (رجال الكافي) ص(١٨٨-١٩٦): " ومهما كان الحال فسنتعرض في هذا الفصل لجماعة من المتهمين بالانحراف والمطعون بهم من رجال الكافي معتمدين على الكتب الشيعية التي تعرضت لأحوال الرجال وتاريخهم.. - ثم ذكر واحدا وأربعين راويا - ثم قال: وأحسب أن هذا العدد اليسير!! من المتهمين بالانحراف عن المخطط الإسلامي الصحيح يكفي لدحض مزاعم القائلين بأن الشيعة يصححون جميع مرويات الكافي، ولا يرتابون في شيء منها ". فهذه العبارة توحي للقارئ بأمرين هما: قلة الرواة المرفوضة رواياتهم في كتاب الكافي، وأن الشيعة لا يصححون جميع مرويات الكافي. لكن =

وختاما: بعد هذه الجولة مع مطلب موقف الكليني من السنة النبوية؛ قد يقول قائل، أو يتساءل متسائل: أليس في علماء الاثني عشرية شخص عاقل يتصدى لهذه المرويات بالنقد والتمحيص ليصفو - بزعمهم - هذا المذهب - الباطل - مما كدَّر صفوه أو علق به من شوائب الكفر والخرافات؟؟؟

والجواب: قد وجد ذلك وتمثل في عدة محاولات لتيارات مختلفة ليس هذا

هذا الإيحاء بهذين الأمرين سيزول إذا علمنا أولا: أن عدد ورود أسماء هؤلاء العدد اليسير - على حسب زعم واختيار الحسيني - ضمن أسانيد الكافي؛ بلغ (٢٠٦٢) مرة أي ما يعادل - على فرض أن كل واحد منهم ورد في إسناد مستقل - (١٥. ٧٪) من مرويات الكافي، فكيف ببقية الرواة الذين ثبت انحرافهم على رأي علماء آخرين، ولم يقع اختيار الحسيني عليهم؟!!. وثانيا: أنه لن تُسقط روايات هؤلاء الرواة بعد ثبوت ضعفهم وانحرافهم من كتاب الكافي مما يعني أن الشيعة يصححون جميع مرويات الكافي، لأن الحسيني ختم وهدم حديثه بقوله: " ووجود منحرف واحد في سند الرواية يكفي لعدم الاعتداد بها ما لم تقترن ببعض القرائن التي تؤكد صدورها ". ولذا يبدو أن الحسيني كأسلافه يمارس نوعا من التقية وتلميع المذهب، ولأجل ذلك فكتابه من الكتب التي تتداول وينقل منها ولا تحارب كمحاربة كتب البهبودي وقلمداران والبرقعي؛ ووجه ذلك: ١- أنه قد اقتصر على بعض الرواة الذين أجمع علماء الشيعة على تضعيفهم، وترك الفطاحل منهم وأصحاب الطوام كعلي بن إبراهيم شيخ الكليني، وسهل بن زياد وغيرهم ممن كان بعضهم من القائلين بتحريف القرآن أو الغلاة أو ملعونا على لسان الأئمة وروى كثيرا من روايات الكافي كما هو معروف من تراجمهم في كتب الشيعة ونقله عنهم نقاد هذه الكتب كالبرقعي وغيره. ٢- أنه لم يبين عدد مرويات هؤلاء الرواة في الكافي، ولم يطالب بإسقاط مروياتهم، بل اقتصر - في موضع آخر - على تمني من يقوم بوضع إشارة عند كل رواية لم تستوف شروط الصحة، ولا أظن ذلك سيتحقق!!.

مجال سردها[1]؛ لكن الذي يهمنا أنها باءت جميعا بالفشل[2] من خلال عدة طرق[3] منها:

الطريقة الأولى: تجاهل هذه المحاولات، وعدم إضفاء أي أهمية لها، مع التحذير من تواجدها في الحوزات الاثني عشرية ونحوها من دور العلم والتعلم لديهم[4].

الطريقة الثانية: محاربة أصحابها، ونبذهم وطردهم، بل وسجنهم إذا استدعى الأمر مع تأليب السلطات الدينية عليهم، وسحب الألقاب العلمية التي أعطيت لهم من قبل الحوزات والآيات الاثني عشرية[5].

---

(١) انظر الفصل السادس من كتاب (نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي) للباحث حيدر حب الله بعنوان: مشروع نقد السنة في الوسط الشيعي الحديث ص(٥٠٧- ٦٧٥).

(٢) يقول الباحث حيدر حب الله عن مشروع البهبودي: " هذا المشروع الذي خفت اليوم ضؤوه، ولم يعد حيا نابضا، بسبب ظروف عديدة، لعل أبرزها الضغط الشديد على صاحب المشروع، وعدم ترحيب المؤسسة الدينية به " ص(٥٧١) ويقول أيضا: " ويبدو أن النقد أخذ أثره؛ فقد تراجعت هذه المشاريع وكادت تضمحل، إلا أنه بقيت بين الفينة والأخرى مشاريع متفرقة تحدث قنبلة حينا ودويا حينا آخر.. " انظر كتابه (نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي) ص(٥٧٧).

(٣) تم تطبيق بعضها كنماذج حية على آية الله البرقعي حينما ألف كتابه "كسر الصنم" انظر ترجمته في مقدمة كتابه ص(٢٣) وتعريفه بنفسه في خاتمة كتابه ص(٣٧٣-٤٠٢).

(٤) انظر الملحق رقم (١) من كتاب (نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي) بعنوان: حوار مع الدكتور محمد باقر البهبودي ص(٧٧٦-٧٨١).

(٥) يقول آية الله البرقعي: " ونحن على ثقة من أن تجار البدعة والخرافة والذين يرتزقون عن طريق الدين سوف ينصبون العداوة لنا لتأليفنا هذا الكتاب، ولن يقصروا في إلصاق أية =

الطريقة الثالثة: تأويل محاولاتهم على أنها اجتهادات فردية، وليست جماعية حتى يُلزم جميع علماء المذهب الاثني عشري ومن خلفهم أتباعهم بها، مع محاولة التقليل من شأن هذه الاجتهادات ومن أصحابها.

فإذا قيل: لماذا باءت جميعها بالفشل مع كونها محاولات مختلفة وبطرق مختلفة وفي عصور مختلفة ومن أشخاص لا تربطهم سوى رابطة الانتساب والاتباع لهذا المذهب؟؟

فإن الجواب سيكون: لأن السماح لهذه المحاولات بالانتشار، سيؤدي لفتح

تهمة وافتراء وكذب بنا لحفظ تجارتهم بالدين، ولكننا نعتصم بالله ونعتبره سبحانه واقيا لنا من شرهم" انظر كتاب " كسر الصنم " ص(٣٧). حيث قد تعرض لمحاولة قتله واغتياله أكثر من مرة، ومثله حيدر قلمداران صاحب كتاب (طريق الاتحاد) والذي يقول عنه مترجم هذا الكتاب: " ومما يجدر ذكره في هذا المقام أن هذا الكتاب الذي قمت بترجمته كان من أواخر ما ألفه الأستاذ المرحوم، وقد خرج في وسط السبعينات (حوالي سنة ١٩٧٦ أو ١٩٧٧ م) وكاد أن يكلفه حياته، فقد حكى لي المؤلف أنه بعد انتشار الكتاب، استدعاه أحد علماء قم البارزين في عصره و يدعى آية الله مرتضى الحائري، فلامه على تأليف هذا الكتاب ونصحه بأن يجمعه من السوق ويحرقه أو يدفنه في التراب وإلا فسيلقى مالا تحمد عقباه! فما كان من جواب المرحوم قلمداران إلا أن قال: لماذا أجمعه و أحرقه؟! أثبت لي أين الخطأ فيما قلته وأنا مستعد للتراجع عنه، ولما لم يجد النقاش نافعا قال: فاجمعوه أنتم وافعلوا به ما شئتم! وبعد مدة من الزمن، تعرض الأستاذ قلمداران فعلا لمحاولة اغتيال فاشلة، حيث داهم أحدهم ليلا بيته الصيفي في قرية ديزيجان، في صيف عام ١٩٧٩م. وأطلق عليه الرصاص عن قرب وهو نائم، لكن الرصاصة عبرت جلد رقبته فقط واستقرت في أرض الغرفة، ونجّاه الله بإذنه رغم قرب المجرم من هدفه! ". انظر كتاب (طريق الاتحاد) ص ٣ ترجمة سعد رستم بدون دار طبع.

باب تقويض هذا المذهب الاثني عشري بكامله؛ بحيث أنه لن يسلم لهم حديث واحد من النقد والجرح؛ مما يعني هدم كثير من العقائد والأحكام والنظريات التي بني عليها هذا المذهب[1]. لأنه إذا كان المجلسي (ت١١١١هـ) - مع مكانته في نشر وتقعيد جذور ونظريات هذا المذهب، وفي وقت ارتفاع التقية، وقوة المذهب بقوة الدولة - قد خرج بتسعة آلاف وأربعمائة وخمسة وثمانون رواية ضعيفة من أصل ستة عشر ألف رواية تقريبا من كتاب الكافي لوحده؛ فماذا سيقال عن بقية الكتب، أو ماذا سيحصل لو طبقنا عليها قواعد الجرح والتعديل وفق ضوابط المحدثين من أهل السنة والجماعة؟؟؟.

(١) كما قرر ذلك الحر العاملي في خاتمة وسائله (٣٠/١٩٣-٢١٨) حيث يقول: " فضلا على أن هذا الاصطلاح الجديد اجتهاد وظن يستلزم تخطئة جميع الطائفة المحققة في زمن الأئمة، وفي زمن الغيبة، ويستلزم ضعف أكثر الأحاديث، بل يستلزم ضعف الأحاديث كلها عند التحقيق "، والبحراني في لؤلؤته ص(٤٦-٤٧) حيث يقول: " والواجب إما الأخذ بهذه الأخبار، كما هو عليه متقدمو علمائنا الأبرار، أو تحصيل دين غير هذا الدين، وشريعة غير هذه الشريعة لنقصانها وعدم تمامها، لعدم الدليل على جملة من أحكامها، ولا أراهم يلتزمون شيئا من الأمرين مع أنه لا ثالث لهما في البين، وهذا بحمد الله ظاهر لكل ناظر، غير متعسف ولا مكابر ".

المبحث الثالث
موقف الكليني من الإجماع

الإجماع عند أهل السنة والجماعة[1]؛ الذي هو اتفاق مجتهدي أمة محمد ﷺ بعد وفاته في عصر من العصور على أمر من الأمور؛ يعتبر حجة شرعية عملا بأدلة القرآن الكريم وأحاديث السنة المطهرة ودلائل العقل.

ولذا إذا أردنا أن نعرف موقف الكليني من الإجماع عند أهل السنة والجماعة؛ لا بد لنا من البحث والتقصي عن حقيقة الإجماع الذي يدعيه الإمامية؛ ما تعريفه؟، وهل هو موافق لما عليه أهل السنة والجماعة؟، ومتى عرف الإمامية مصطلح الإجماع؟.

والسبب الذي يدعوني لبحث ذلك أو التعرض له هنا؛ هو: هل الكليني تعرض لما يسمى بالإجماع في كتابه الكافي؛ لنعرف حقيقته عنده وموقفه منه؟ أم أن هذا مصطلح لم يُعرف إلا بعد وفاته؛ لنتجنب الخوض في موقفه منه.

هذا ما سأحاول التعرض له من خلال المطالب التالية:

---

(١) انظر حول تعريف الإجماع وأدلة حجيته والخلاف حول ذلك كتاب: (منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد) لعثمان بن علي حسن (١/١٣٤-١٥٤). و (معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة) للدكتور محمد الجيزاني ص(١٦٢-١٨٤)